

خالد فهمي يؤسس للجسد والحدائثة! هكذا تكلم الفلاحون والعبيد والنساء!

محمود الورداني



منذ السطور الأولى لكتاب الباحث المرموق د. خالد فهمي: "الجسد والحدائثة" الصادر عن دار الكتب والوثائق القومية سلسلة مصر النهضة، يبدو صادما ورافضا لكل الحقائق الراسخة والتي أعيد انتاجها علي مدي أكثر من قرن من الزمان.

يفكك الكاتب ما استقرت عليه جمهرة من المؤرخين والمفكرين "التابعين" لما قدمه لنا الغرب بوصفه "حقائق" ليكشف بعنف زيف هذه "الحقائق" ويعريها، وليقدم لنا مرة أخرى التاريخ الحقيقي:

تاريخ الناس والبشر العاديين الذين لم يلتفت لآلامهم وأحلامهم واضطهادهم أحد، معتمدا علي وثائق جديدة أهملت طويلا في دهاليز دار الوثائق القومية.

وقبل تناول اكتشافات خالد فهمي المدهشة حقا، أجد لزاما علي أن أوجه التحية للمترجم شريف يونس الذي جاءت ترجمته خلقة، وأكاد أقول اضافة للنص الاصلي، مثلما فعل مع الكتاب السابق لنفس المؤلف "كل رجال الباشا" الذي نشرته دار الشروق قبل ثلاثة أعوام.

وكما يشير خالد فهمي في مقدمته، فإن لديه مشروعا طموحا يحاول به أن يقدم تأريخا مختلفا لعصر النهضة الأولى، تأريخا لا يعتمد علي رؤية رجالات تلك النهضة ومحاولاتهم النهوض بمجتمعهم بل يركز علي مجريات الحياة اليومية وممارسة عامة الناس لها ورويتهم لما كان يجري حولهم. تاريخ الفلاحين والعبيد والنساء والعساكر المنتزعين من حقولهم، تاريخ المجهود والمضطهدين والفقراء والمرضى والمعذبين، التاريخ الذي لم يكتب بعد هو ما يهم خالد فهمي، ويهم أيضا نفر قليل من الباحثين، لعل في مقدمتهم د. نيللي حنا ومن قبلها أندريه ريمون.

وإذا كان خالد فهمي في كتابه السابق "كل رجال الباشا" قد تابع العساكر المصريين الذين انتزعهم جلادو محمد علي من حقولهم ليموتوا في الاصقاع البعيدة من أجل انجاز مشروع الباشا لا مشروع الوطن ومن أجل أن تكون مصر مملكة مستباحة له ولأبنائه، إذا كان ذلك كذلك، فإن الكاتب قد اختار في عمله الجديد زاوية جديدة في سياق نفس المشروع الطموح حقا، وهي دراسة الممارسات القضائية التي ابتدعها محمد علي وأحفاده من بعده، وفي علاقة هذه الممارسات بتطور الطب وتحديثه منذ انشاء مدرسة "القابلات" وحتى صدور عدد من اللوائح، لعل أهمها لائحة 1862 التي تعتبر مجهولة لدي أكثر الباحثين، وصولا الي المحاكم المختلطة التي افتتحت عام 1876.

"الأنفجار" إذن علي حد تعبير المؤلف هم الذين يهتم بهم ويسعى من أجل التوصل لتأثير "الحدائثة" التي ادخلها محمد علي. فعلي سبيل المثال وعندما يتناول "الطب" فالهدف هو وضع تصور لتاريخ اجتماعي للطب في القرن 19 لذلك يلجأ الي المؤلفات الطبية التي ترجمها وألفها "كلوت بك" الذي استفد منه محمد علي للاشراف علي هذا الجانب، فضلا عن المراسلات اليومية للمشرفين علي مؤسسات الصحة، وتقارير تشريح الجثث والخطابات الموجهة لحلاقي الصحة في القرى. ان النتيجة الأولى لتحديث الطب مثلا كانت تتمثل في الهيمنة علي جسم المريض واخضاعه، مع ما ترتب علي ذلك من تعزيز سلطة الطبيب ومنحه اليد العليا، بل وادعاء سلطة أخلاقية عند الكلام عن الامور الطبية والصحية، ومن جانب آخر كانت هذه التحولات جزءا من تغييرات سياسية واقتصادية، في مقدمتها ذلك الدور الجديد للدولة التي تملك لا الارض والسما فقط بل البشر أيضا!

وفي مقابل الصورة التي رسمها كلوت بك وتلاميذه لقصر العيني وغيره من المستشفيات، هناك صورة أخرى يزيح فهمي الستار عنها، لا يخرعها بل يعتمد علي مصادر أخرى مختلفة عن كتابات كلوت بك وأمثاله كديوان تفتيش الصحة وضبطية مصر والمجلس الخصوصي ومحافظة مصر وغيرها. ومن خلالها يتبين للقارئ أن الانفجار قاوموا هذه المؤسسات التي كانت في واقع الامر في غاية الفذارة وتفترق للاعتمادات المالية في أبسط صورها مثل عدم تدبير خيوط الجراحة، أو حتي اصلاح زجاج النوافذ المكسور، مما ادي لانتشار الاوبئة المهلكة مثل التيفوس، واخطاء الاطباء الفادحة أثناء اجراء العمليات الجراحية.

لكن مقاومة الانفجار لهذه المؤسسات كان محكوما عليها بالفشل، لأن أصابع الاطباء الذين وصل عددهم الي المنات، امتدت الي المؤسسات الحكومية الاخرى التي انشأها محمد علي مثل الجيش والاسطول والمصانع والمدارس والترسانات من ناحية، كما امتدت الي مقار المديريات في الارياف، حيث كانوا يتولون الكشف علي الجرحي والموتي لتحديد أسباب الوفاة، من ناحية أخرى بل وكانوا مسنولين أيضا عن الاشراف علي العمليات المتعلقة بالصحة العامة مثل نظافة الشوارع وجمع القمامة والتخلص من الفضلات وردم البرك والمستنقعات. وما لبث نشاطهم أن امتد لباعة الطعام والجزارين والصيدالة والعطارين ونوعية البن في القهاوي!

وفي مقابل هذه الهيمنة، قام الفلاحون مثلا بتشويه أجسادهم ليفلتوا من التجنيد، واخفوا اولادهم عن أعين حلاقي التطعيم لاعتقادهم ان التطعيم ليس سوي علامات علي أجساد أطفالهم ليتم تجنيدهم فيما بعد.

وفي فصل من أمتع فصول الكتاب وأكثرها ثراء وهو الفصل الثالث "النساء والطب والسياسة" يتناول المؤلف مدرسة القابلات التي افتتحت عام 1832 واعتبرت لدي المفكرين والمؤرخين المصريين والمستشرقين علي السواء جديرة بالبناء لانها كانت أول مؤسسة تعليم حكومية في الشرق الاوسط، وعندما تكون هذه المؤسسة مخصصة لتعليم الفتيات، فان هذا يعني الكثير، يعني أن البلاد كانت ترفل في نعيم التقدم بفضل ولي النعم الباشا المتنور محمد علي، وهو الامر الذي دعا محمد علي للحرص علي أن يزور الرحالة والمستشرقون هذه المدرسة ليروا بعيونهم التقدم الذي وصلنا إليه! لنفحص مع خالد فهمي أصول هذه المدرسة وتفصيلها الدقيقة، في البداية، لم يجد كلوت بك الذي انشأ هذه المدرسة تلميذات مطلقا، ولم يكن أمامه الا الشراء من سوق الجوارى، وبالفعل ارسل موظفيه لشراء عشر بنات حبشيات وسودانيات شكلن الدفعة الاولى لهذه المدرسة وأمر الباشا بتعيين اثنين من خصيان قصره بالقلعة لحراستهن في استبالية أبي زعبل. وبعد ثلاث سنوات تم شراء عشرينات أخريات من سوق الجوارى أيضا ليصبح العدد الاجمالي 20 طالبة ثم ألحق بهن عشر بنات صغيرات من مارستان المنصورية القديم الذي كان تكية للفقراء، وهن في الاصل ممن ارسلهن أهلهن ليعالجن ولم يطلب أهلهن استردادهن.. وهكذا تشكلت النواة الاولى لطالبات مدرسة القابلات!

ولم تكن مهمتهن حسبما كتبت جريدة الوقائع الرسمية، الخدمة في مكاتب الصحة المنشأة حديثا في المحروسة، بل كن احدي الادوات المهمة في أيدي الحكام، واستخدمن لاختصاص قسم من السكان كان خارجا عن سيطرة الحكومة علي الدايات من ناحية، وضمان حصول هذه الحكومة علي الاحصاءات الحيوية فيما يتعلق بالتجنيد والضرائب وغيرهما، من ناحية أخرى.

وفي الفصل الرابع "العدالة والقانون والحداثة" يزيح الستار عن قضية تعقبها فهمي في مكاتبات ومراسلات "ثلاث جهات مفهوسة تحت ثلاث وحدات أرشيفية مختلفة" وهو جهد مضمّن في حد ذاته، خصوصا اذا علمنا ان اللغة التي كتبت بها تحقيقات القضية من الصعب تفسيرها في أيامنا.

علي أي حال، تبدأ وقائع القضية في 6 نوفمبر 1858 عندما تغيب "سلطان" وهو أحد العبيد العاملين في دايرة الهامي باشا عن عمله بدون اذن و"الهامي ابن الخديو عباس السابق مباشرة علي الخديو سعيد الذي كان يحكم البلاد أثناء نظر القضية وهو شقيق جد الهامي" أي أن الوقائع جرت داخل القصر الحاكم. وعندما عاد العبد سلطان بعد يومين من تغيبه، قام عمر بك وصفي ناظر الاسطبل بجلده بالسياط 1500 جلدة، ولم يكتف بذلك بل أمر أن يقيد بالحديد ويمنع عنه الطعام والشراب ثلاثة أيام مات سلطان في نهايتها.

واضح ان هذا العقاب كان متكررا وعاديا وطبيعيًا، الا أن رفاق سلطان من العبيد، تذكروا ان هذه ليست هي الواقعة الاولى لعمر بك لطفي، فقد تسبب في موت عبيدين آخرين بضربهما بالنبوت والكرباج وخافوا أن يتكرر هذا العقاب معهم وتكون النتيجة موتهم ببساطة، وبعد أن اتفقوا معا ذهب 27 عبدا الي مقر ضبطية مصر في الازبكية، وكانت تبعد عن مقر الدايرة التي يعملون فيها عدة كيلو مترات قطعوها في الصحراء سيرًا علي أقدامهم وقدموا شكوي في حق عمر بك وطالبوا "ان الحكومة تجري مجراها".

وبعد تفاصيل عديدة ومحاولات هروب وتملص اضطر عمر بك لطفي لاستخدام سلاح آخر لاغلاق أبواب القضية، وقام بعرض رشوة قدرها مائة وخمسون جنيها مجيديا، لكن البكباشي المكلف بالتحقيق رفض الرشوة بل كتب اعراضا بها للاعتاب الخديوية وبعد انتهاء تحقيقات الضبطية، ارسلت أوراقها كما يقضي القانون لمجلس الاحكام الا أن المجلس علي الرغم من اقتناعه بمسئولية البك عن قتل سلطان العبد وعبيدين آخرين لم يستطع تنفيذ القانون، بل ولم يجرؤ واكتفي بإرسال القضية للخديو!!

أما الحكم النهائي من جانب الخديو سعيد فكان مفاجأة حيث نص فقط علي نفي عمر بك خارج البلاد فقط، علي الرغم من أن مجلس الاحكام أوصي باعمال القانون وتنفيذه. فأين العدل اذن الذي تصابح حول سريانه عشرات المؤرخين والقانونيين ممن رأوا ان انشاء المؤسسات القضائية العادلة بدأت فقط مع محمد علي وخلفائه من بعده، بنقلهم القوانين الاوربية الفرنسية تحديدا خصوصا أنهم قاموا بالاجهاز علي القضاء السابق عليهم.